رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

غرفة أبها
ABHA CHAMBER

المملكة والشركاء التجاريين

سلسلة تقارير شهرية تحلل التبادل التجاري بين المملكة ودول العالم

المملكة ودول الاتحاد الأوربي

التقرير السادس: 2019

يصدر عن مركز البحوث والمعلومات بغرفة أبها

فريق العمل

إعداد:
نادر محمد حسن
مستشار اقتصادي
مركز البحوث والمعلومات

تدقيق لغوي:
وائل فاوي
محرر صحفي
إدارة العلاقات العامة والإعلام

إخراج فني:
محمد عسكر
مصمم
إدارة العلاقات العامة والإعلام

مراجعة:
مشبب أبو عشي
مساعد الأمين العام للخدمات
الاستشارية والتخصصية

إشراف عام:
د. رياض آل عقران
الأمين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الانطلاقة الأساسية لها، حيث زادت الحاجة للمواد الأولية وازداد التصنيع والإنتاج، وظهرت الحاجة لوجود أسواق لتصريف المنتجات حتى وصل الأمر إلى لجوء الدول الصناعية الكبرى إلى استعمار دول أخرى للحصول على المواد الأولية للتصنيع، ولكي تفتح أسواق جديدة تصرف فيها فوائض إنتاجها.

وفي الواقع الحالي، شهدت التجارة الدولية تطورا كبيرا انعكاسا لتطور كافة مناحي الحياة من وسائل النقل والتكنولوجيا الجديدة المتطورة في كافة القطاعات الاقتصادية، فضلا عن تطور السياسات المالية و النقدية و ظهور الاتحادات والتكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى عن تأسيس المنظمات الدولية المعنية بالتجارة مثل منظمة التجارة العالمية وغيرها.

ومن هنا تظهر الأهمية الكبرى لتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالتجارة الدولية لما تعطيه من مؤشرات هامة لمتخذ القرار سواء على المستوى الحكومي فيما يخص تحديث وتعديل السياسات التجارية أو القطاع الخاص وما يحتاجه من مؤشرات تساعد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

ومن هذا المنطلق، ارتأت غرفة أبها -في ظل ما تقدمه من خدمات- أهمية أن يكون لها دورا في تزويد مشتركيها بتحليلات مبسطة عن التجارة الخارجية للمملكة وموقع المملكة التجاري بين دول العالم.

وعليه، شرعت الغرفة ممثلة في مركز البحوث والمعلومات التابع لها في إصدار سلسلة جديدة من التقارير التحليلية التي تهدف إلى تعريف رجال الأعمال والمهتمين بأهم المؤشرات التجارية للمملكة الخاصة بالصادرات والواردات بينها وبين مجموعة مختارة من دول العالم.

وأخيرا، وجب التنويه إلى أن كافة البيانات المستخدمة في تلك التقارير هي بيانات رسمية مأخوذة عن الهيئة العامة للإحصاء، وهي الجهة الرسمية الأولى المسئولة عن اصدار كافة البيانات الرسمية الخاصة بالمملكة.

أولا: حجم التجارة

شهد تطور حجم التجارة بين المملكة ودول الاتحاد الاوربي تذبذبا واضحا خلال السنوات العشرة الأخيرة. حيث جاوز 233.5 مليار ريال خلال عام 2017 بزيادة جاوزت 7% عن عام 2016. إلا أن أعلى قيمة لحجم التجارة قد تحققت في عام 2014 ووصلت إلى ما يقترب من 328 مليار ريال.

تطور حجم التجارة (بالمليون ريال) بين المملكة ودول الاتحاد الأوربي 2008- 2017

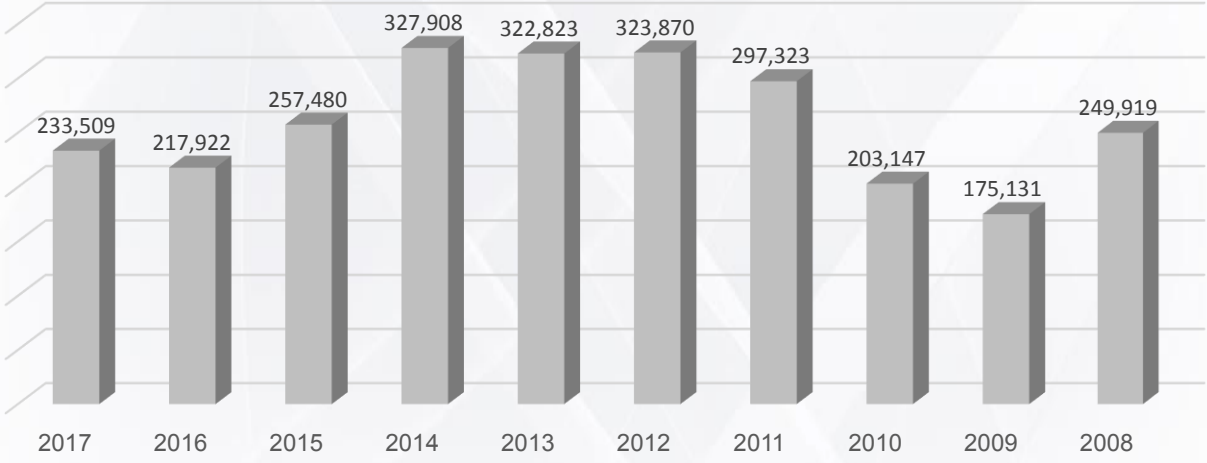

ثانيا: صادرات المملكة

بلغ حجم صادرات المملكة لدول الاتحاد الأوربي خلال عام 2017 نحو 97.3 مليار ريال بما يعادل 12% من إجمالي صادرات المملكة. ووصل معدل الزيادة في الصادرات إلى ما يقترب من 20% محققة زيادة كبيرة عنه في 2016 التي شهدت انخفاض في الصادرات وصلت نسبته إلى نحو 9%. ويذكر أن أعلى معدل للزيادة في الصادرات بين عامين قد تحقق بين عامي 2011 و2010 الذي وصل فيه المعدل إلى 83%.

السنة	الصادرات بالمليون ريال	النسبة لإجمالي الصادرات
2008	123,842	%11
2009	66,424	%9
2010	89,473	%10
2011	163,985	%12
2012	176,214	%12
2013	163,154	%12
2014	156,468	%12
2015	88,997	%12
2016	81,311	%12
2017	97,298	%12

تطور صادرات المملكة لدول الاتحاد الأوربي 2008- 2017

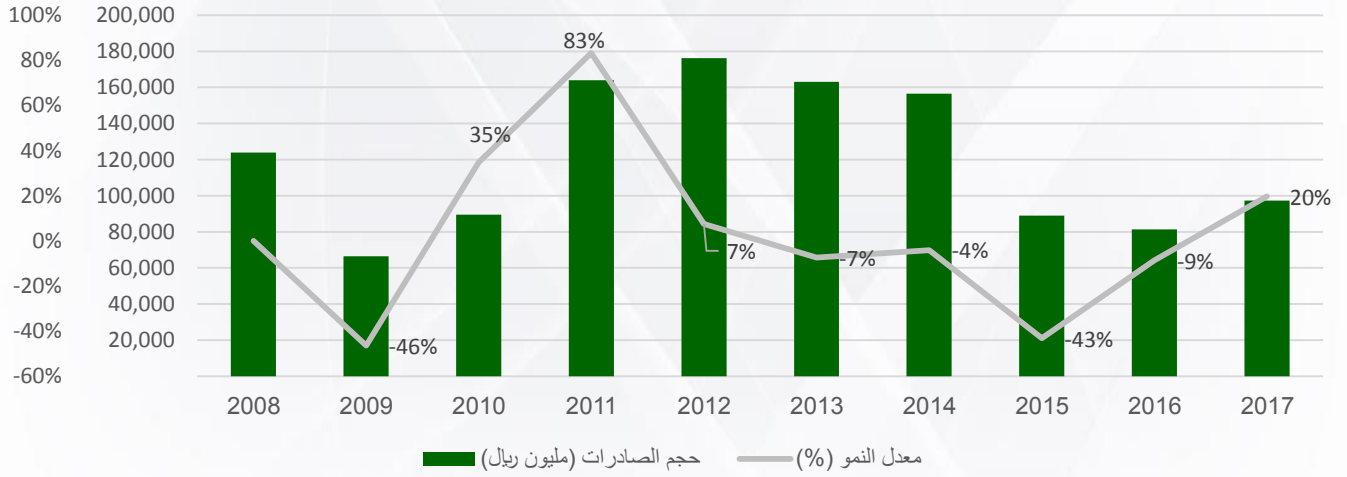

ثالثا: واردات المملكة

وصل حجم واردات المملكة من دول الاتحاد الأوربي خلال عام 2017 إلى ما يزيد عن 136 مليار ريال. بما يعادل 27% من إجمالي واردات المملكة. وتشير البيانات إلى انخفاض معدل الزيادة في الواردات انخفاضا طفيفا في 2017 إلا أن هذا الانخفاض يعد أفضل منه في العام السابق الذي وصل فيه معدل الانخفاض إلى 19%.

السنة	الواردات بالمليون ريال	النسبة لإجمالي الواردات
2008	126,077	%29
2009	108,707	%30
2010	113,674	%28
2011	133,338	%27
2012	147,655	%25
2013	159,669	%25
2014	171,440	%26
2015	168,483	%26
2016	136,611	%26
2017	136,211	%27

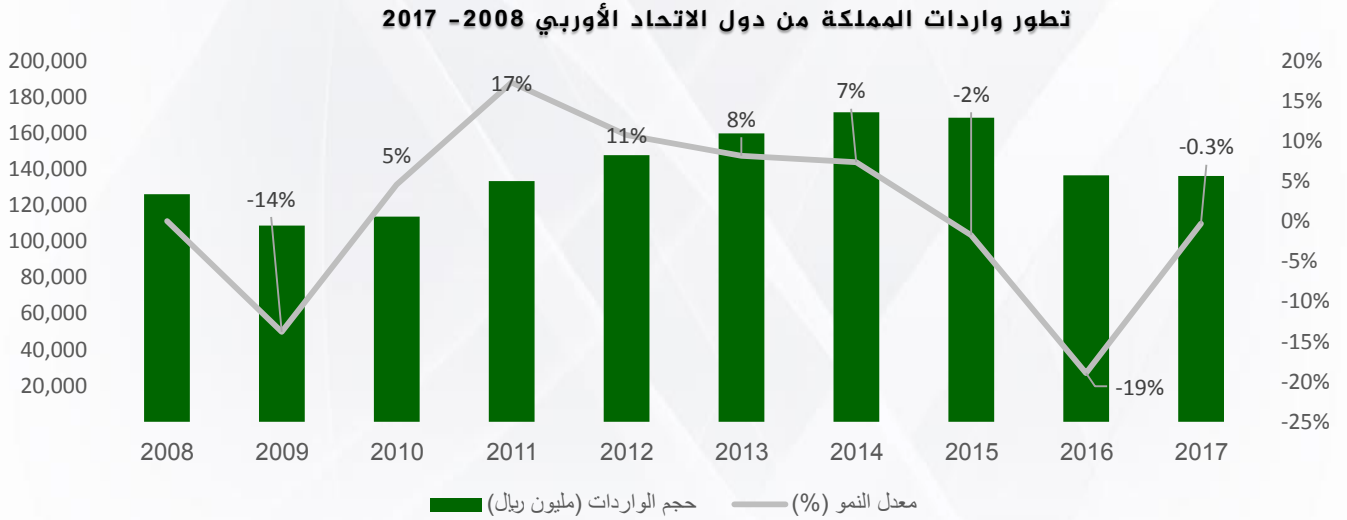

رابعا: الميزان التجاري

التوزيع النسبي للصادرات والواردات في الميزان التجاري بين المملكة ودول الاتحاد الأوربي 2008- 2017

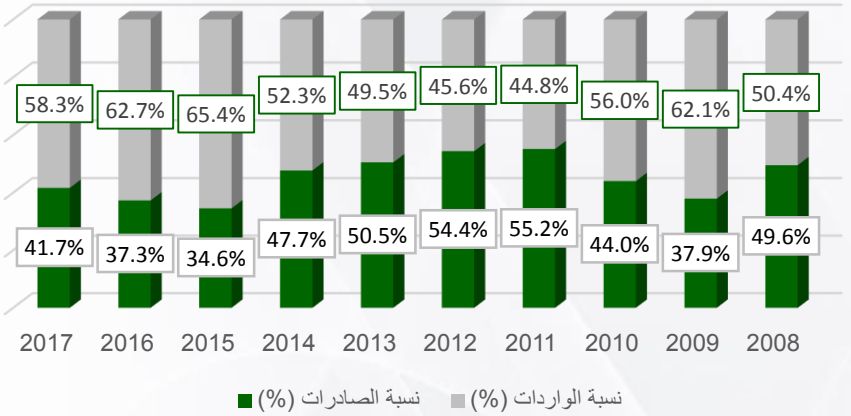

تشير البيانات إلى محافظة المملكة على تحقيق عجزا في ميزانها التجاري مع دول الاتحاد الأوربي بقيم متفاوتة. إذ بلغ حجم عجز الميزان في عام 2017 ما يقترب من 39 مليار ريال محققة تحسن في تضييق العجز وصل إلى 29.6% عن عام 2016. ويذكر أنه خلال فترة الدراسة، لم تستطيع المملكة تحقيق فائضا في الميزان التجاري إلى في ثلاثة أعوام متتالية (2011-2013).

كما يتضح من البيانات أيضا محافظة المملكة على تقليل نسبة الواردات لصالح الصادرات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي تحقق معه وصول نسبة الصادرات إلى نحو 42% في 2017 مقابل 37% في 2016 من إجمالي حجم التجارة.

تطور الميزان التجاري للمملكة مع دول الاتحاد الأوربي بالمليون ريال 2008-2017

خامسا: نموذج من دول الاتحاد الأوربي

تضم كل من: فرنسا- ألمانيا- إيطاليا- هولندا- إسبانيا- بلجيكا- المملكة المتحدة- بولندا- اليونان- السويد- إيرلندا- البرتغال- الدنمارك- النمسا- التشيك- فنلندا- رومانيا- المجر- بلغاريا- ليتوانيا- استونيا.

جمهورية فرنسا

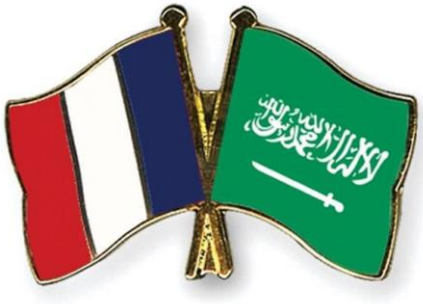

تقع في أوروبا الغربية، ولها عدة مناطق وأقاليم منتشرة في جميع أنحاء العالم. عاصمتها بَاريس، ولُغتها الرسميّة هي الفرنسيّة وعملتها اليورو. وهي إحدى الدول المؤسسة لِلاِتِّحادِ الأوروبي، وأحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

أهم مؤشرات الدولة وفقا لبيانات البنك الدولي 2018

المؤشر	القيمة
عدد السكان بالمليون	67
معدل نمو السكان	%0.2
المساحة (ألف كيلومتر مربع)	549.1
الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	2778
معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي	%1.7
معدل التضخم السنوي	%0.8
القيمة المضافة للقطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	2
القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	17
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	31
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	32

خامسا: نموذج من دول الاتحاد الأوربي

صادرات المملكة لفرنسا

السنة	القيمة بالمليون ريال	الترتيب	النسبة لإجمالي الصادرات
2008	18,568	15	%2
2009	11,557	13	%2
2010	15,739	12	%2
2011	24,679	13	%2
2012	26,002	15	%2
2013	32,191	11	%2
2014	31,662	10	%2
2015	15,837	10	%2
2016	12,635	14	%2
2017	12,247	17	%1

بلغ إجمالي صادرات المملكة لفرنسا خلال عام 2017 نحو 12.2 مليار ريال بانخفاض يقدر بحوالي 3% عن عام 2016، تشير البيانات إلى انخفاض مؤشرات الصادرات إلى فرنسا حيث انخفض حجم صادرات المملكة لفرنسا ليصل إلى 1% من إجمالي صادرات المملكة بعد ما كان 2% في الأعوام السابقة، وكذلك تراجع ترتيب فرنسا إلى المرتبة السابعة عشرة بين الدول التي تصدر إليها المملكة، بعد ما كانت في المرتبة العاشرة منذ عامين فقط. وعلى الرغم من ذلك، تعتبر فرنسا أحد أهم الشركاء التجاريين للمملكة في تسويق صادرات الأخيرة.

تطور معدلات النمو (%) في صادرات المملكة لفرنسا 2008- 2017

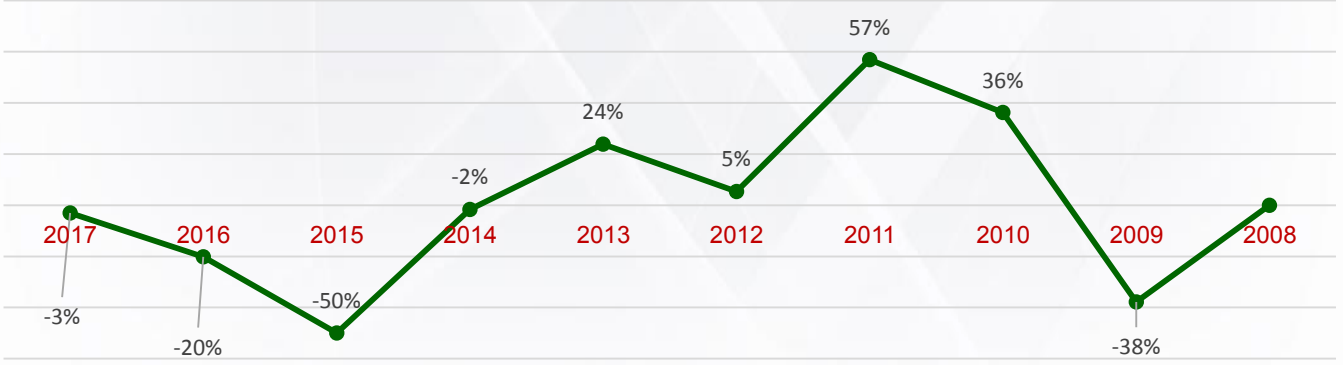

خامسا: نموذج من دول الاتحاد الأوربي

واردات المملكة من فرنسا

السنة	القيمة بالمليون ريال	الترتيب	النسبة لإجمالي الواردات
2008	15,244	8	%4
2009	14,346	6	%4
2010	16,395	6	%4
2011	18,178	7	%4
2012	18,603	8	%3
2013	19,663	10	%3
2014	22,132	8	%3
2015	20,462	8	%3
2016	18,507	8	%4
2017	21,853	5	%4

بلغ إجمالي واردات المملكة من فرنسا خلال عام 2017 ما يزيد عن 21.8 مليار ريال بزيادة تقدر بنحو 18% عن عام 2016 الذي انخفضت فيه الواردات بنسبة 10%.

تشير البيانات إلى تزايد مؤشرات الاستيراد من فرنسا حيث وصل حجم واردات المملكة منها إلى نحو 4% من إجمالي واردات المملكة بعد ما كان 3% في 2015، وكذلك تقدم ترتيب فرنسا إلى المرتبة الخامسة بين الدول التي تستورد منها المملكة، بعد ما كانت في المرتبة العاشرة في 2013. الأمر الذي يشير إلى تزايد أهمية فرنسا كشريك تجاري متميز يتم معه تخطية احتياجات المملكة الدولية.

تطور معدلات النمو (%) في واردات المملكة من فرنسا 2008- 2017

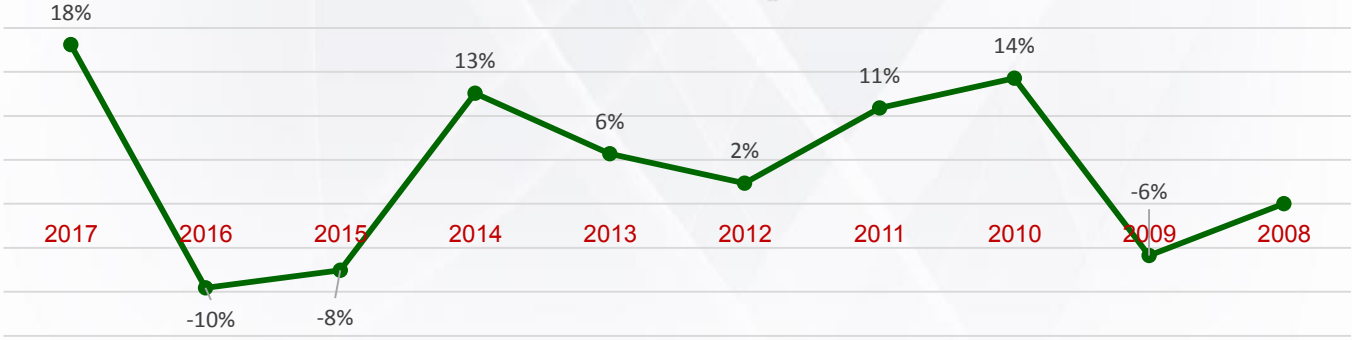

خامسا: نموذج من دول الاتحاد الأوربي

الميزان التجاري

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين المملكة وفرنسا في عام 2017 ما يزيد عن 34 مليار ريال بزيادة قدرت بنحو 9.5% عن عام 2016 لتحتل فرنسا المرتبة الثامنة في حجم التجارة بين كافة الشركاء التجاريين للمملكة.

وتشير البيانات إلى تحقيق المملكة عجزا في ميزانها التجاري مع فرنسا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، بعد ما حافظت المملكة على فائضا خلال الأربعة سنوات السابقة عليهم. والأكثر من ذلك أن هذا العجز يزيد بمعدلات متزايدة 63.5% زيادة في العجز بين عامي 2016 و2017.

السنة	حجم التجارة		الميزان التجاري
	القيمة بالمليون ريال	الترتيب	
2008	33,812	12	3,324
2009	25,903	11	2,789-
2010	32,134	10	655-
2011	42,857	10	6,501
2012	44,605	10	7,399
2013	51,853	9	12,528
2014	53,794	7	9,530
2015	36,299	8	4,626-
2016	31,142	9	5,873-
2017	34,101	8	9,606-

تطور معدلات النمو (%) في الميزان التجاري بين المملكة وفرنسا 2008- 2017

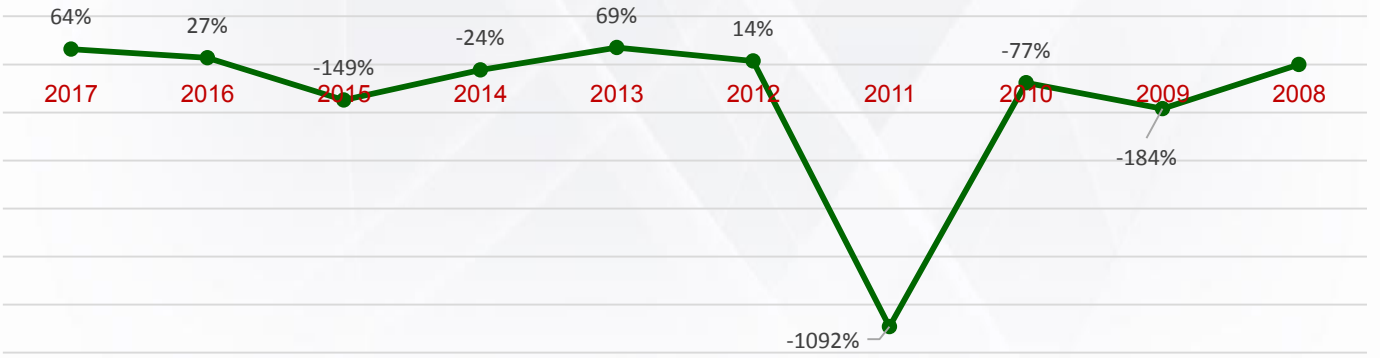

خامسا: نموذج من دول الاتحاد الأوربي

أهم السلع المتبادلة

تعتبر المنتجات المعدنية أهم السلع التي تقوم المملكة بتصديرها لفرنسا، إذ قامت خلال عام 2017 بتصدير ما تزيد قيمته عن 10.7 مليار ريال من المنتجات المعدنية بما يمثل أكثر من 87% من إجمالي الصادرات لفرنسا.

ومن ناحية أخرى، تعد السيارات وأجزائها أهم السلع التي تقوم المملكة باستيرادها من فرنسا، إذ استوردت المملكة خلال 2017 ما تزيد قيمته عن 4.5 مليار ريال من السيارات وأجزائها، يمثلون نحو 21% من إجمالي واردات المملكة من فرنسا.

أهم السلع المصدرة (2017)			أهم السلع المستوردة (2017)		
السلعة	القيمة بالمليون ريال	(%)	السلعة	القيمة بالمليون ريال	(%)
منتجات معدنية	10,709	87.4	سيارات وأجزاؤها	4,540	21
ألومنيوم ومصنوعاته	203	1.7	آلات وأدوات آلية وأجزاؤها	2,450	11
منتجات كيماوية عضوية	69	0.6	أجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	2,119	10
لدائن ومصنوعاتها	60	0.5	منتجات الصيدلة	2,040	9
منتجات كيماوية منوعة	26	0.2	زيوت عطرية؛ محضرات تجميل	1,248	6
أخرى	1,180	9.6	أخرى	9,456	43
الإجمالي	12,247	100	الإجمالي	21,853	100

مركز البحوث والمعلومات

جميع الحقوق محفوظة 2019 ©

+966 17 2271818
+966 17 2271919
abhachamber
info@abhacci.org.sa
www.abhacci.org.sa